هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية

Brain drain in Algeria and the requirements to limit waste of human competencies

تاريخ الاستلام: 2020/05/13؛ **تاريخ القبول:** 2022/02/23

ملخص

إن الجزائر ككل الدول النامية شهدت ارتفاعاً مضطرداً في معدلات الهجرة بشكل عام وهجرة الأدمغة بالخصوص، وعليه تهدف هذه الورقة البحثية للبحث في واقع هجرة الأدمغة في الجزائر وكذا تحديد انعكاساتها السلبية لما تشكله من إهدار للطاقات البشرية، ومن ثم ينبغي على الدولة تبني سياسات شبانية تحاول استقطابها من خلال تفعيل آليات التمكين الشباني في الجزائر.

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى أن متطلبات تبني سياسات شبانية فاعلة تستدعي أساساً البحث في محددات هذا النمط من الهجرة، وهو ما يساهم في تجسيد استراتيجية تنموية تعزز من القدرات الاستقطابية للطاقات البشرية ذات الكفاءة العالية، عبر إدماجها وطنياً ضمن سياسات تنموية محكمة تراعي تحسين الظروف الداخلية وهو ما يُعزز من القدرات الاستقطابية للطاقات الشبانية.

الكلمات المفتاحية: هجرة الأدمغة؛ إهدار الطاقات البشرية؛ السياسات الشبانية؛ التعليم العالي.

* **عبد الجبار جبار**

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، الجزائر

Abstract

Algeria, like all developing countries, has seen a rise in brain drain. Therefore, this is what this study research at as well as determine its negative repercussions as a waste of human competencies, and then the state should adopt youth policies trying to attract it. By activating the mechanisms of empowerment youth in Algeria.

Accordingly, the study concluded that the adopting of effective youth policies require research in the determinants of the brain drain, by a development strategy of highly efficient human energies, and the improvement of internal conditions. This enhances the polarizing capabilities of the youthful energies.

Keywords: Brain drain; Waste of human competencies; Youth policies; Higher education.

Résumé

L'Algérie, comme tous les pays en développement, a connu une augmentation de la fuite des cerveaux. C'est ce sur quoi cette étude recherche et détermine ses répercussions négatives en tant que gaspillage des compétences humaines, puis l'État devrait adopter des politiques de jeunesse en essayant de l'attirer. En activant les mécanismes d'autonomisation des jeunes en Algérie. En conséquence, l'étude a conclu que l'adoption de politiques de jeunesse efficaces nécessite une recherche sur les déterminants de la fuite des cerveaux, par une stratégie de développement des énergies humaines très efficaces, et l'amélioration des conditions internes. Cela améliore les capacités polarisantes des énergies juvéniles.

Mots-clés : Immigration; Exode des cerveaux; Gaspillage des compétences humaines; Politiques de la jeunesse; L'enseignement supérieur.

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر2022 .

مقدمة

شهدت أغلب الدول النامية الاستعمار الحديث الذي استنزف خيراتها لحقب زمنية طويلة، وعقب نيلها لاستقلالها تم تقسيم خارطة العالم على أساس اقتصادي وتنموي أين تكرست هوة واسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ليتحول الاستغلال وفق آليات جديدة و هو ما أفرز ظاهرة الهجرة نحو العالم المتقدم، هذا الأخير كرس لفكرة الهجرة الانتقائية ففي حين عمل جاهداً على الحد من الهجرة غير الشرعية، إلا أنه شجع على هجرة الأدمغة بآليات متعددة.

تُعتبر هجرة الأدمغة مظهراً مُعاصراً للهيمنة الغربية التي تستفيد من الكفاءات البشرية الجاهزة والمؤهلة من دون الإنفاق على تكوينها طالما تكونت في بلدانها الأصلية، هذه الأخيرة تحملت نفقات التكوين دون الاستفادة من هذه الطاقات البشرية، وهو الأمر الذي إن كان محصلةً لسياسات غربية تجذب هذا النمط من الهجرة فهو في الحقيقة تعبير عن فشل السياسات الوطنية في استقطاب هذه الطاقات البشرية.

الإشكالية: إن الجزائر ككل الدول النامية شهدت ارتفاعاً مضطرداً في مُعدلات الهجرة بشكل عام وهجرة الأدمغة بالخصوص، وهو الأمر الذي يستدعي البحث في مُحددات هذا النمط من الهجرة من أجل مُحاولة بناء استراتيجية تنموية تُعزز من القدرات الاستقطابية للطاقات البشرية ذات الكفاءة العالية، عبر إدماجها وطنياً ضمن سياسات تنموية محكمة، وعليه ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يمكن الحد من هجرة الأدمغة ضمن استراتيجية تنموية شاملة؟**

الفرضيات: وكإجابة أولية على إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- هجرة الأدمغة هي مُحصلة تفاعلية لمحددات داخلية تتعلق بالجزائر وأخرى خارجية خاصة بالبيئة الاقتصادية العالمية.
- هجرة الأدمغة تتسبب في خسارة فادحة للجزائر باعتبارها تُحيل إلى إشكالية إهدار الطاقات الشبانية ذات الكفاءة العالية.
- علاج مشكلة هجرة الأدمغة يستدعي تبني سياسات تنموية وطنية فاعلة تقوم على استقطاب الطاقات الشبانية ذات الكفاءة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة تحديد آليات إيقاف استنزاف الطاقات البشرية ذات المستويات العالية والمتخصصة، والناجمة عن تنامي ظاهرة هجرة الأدمغة، بحيث أن السياسات العلاجية القائمة على دغدغة الحس الوطني لدى هاته

الفئة من المهاجرين لحثها على العودة للوطن والاستثمار فيه أثبتت محدوديتها، ومن هنا ينبغي تبني سياسة وقائية تقوم على رصد كل محددات هذه الظاهرة والعمل على حلها بشكل جذري.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل باعتباره الأنسب في دراسة واقع هجرة الأدمغة في الجزائر، من خلال تحليل الواقع ومحاولة تحديد جوانب السياسة التنموية التي تستهدف لعلاج هذه الظاهرة، كما تم الاعتماد على المنهج الاحصائي من خلال رصد لأرقام حول واقع هذه الظاهرة والعمل على تحليل هذه الأرقام لرصد جوانب مختلفة حول الظاهرة المدروسة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لرصد كل جوانب ظاهرة هجرة الأدمغة في الجزائر بدايةً برصدها، ومن ثم البحث في أسبابها وكذا تداعياتها، وهذا ما يمكن من تحديد استراتيجيات علاج هذه الظاهرة، من خلال سياسة تنموية وطنية تستهدف الحد من استنزاف الطاقات البشرية ذات الكفاءة، وهذا ما تم معالجته من خلال المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي لهجرة الأدمغة.
- محددات هجرة الأدمغة في الجزائر.
- انعكاسات هجرة الأدمغة في الجزائر.
- آفاق هجرة الادمغة في الجزائر.

1- الاطار المفاهيمي لهجرة الأدمغة

إن هجرة الأدمغة كمصطلح استخدم لأول مرة من قبل الصحافة البريطانية على مهاجريها نحو الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية أربعينيات القرن العشرين من الأطباء والمهندسين والعلماء...، وهذا بسبب ظُروف الحرب العالمية الثانية، وعليه فإن تحديد المفهوم الدقيق لظاهرة هجرة الأدمغة أو الكفاءات يستوجب ضرورة تفكيك المفهوم، بداية بمفهوم الهجرة بشكل عام، ومن ثم تعريف هجرة الأدمغة.

1-1 تعريف الهجرة: فالهجرة هي ظاهرة بشرية قديمة، حيث أن المجتمعات الانسانية لطالما عرفت ظاهرة الهجرة كمحصلة لعدة اعتبارات: (أحمد، 2015، صفحة 35)

- **عامل الإرادة:** فالبشرية عرفت أنماطاً مُتباينة من الهجرة منها ما هو طوعي أو اختياري وكذا النمط القسري الإجباري.

- **معيار النطاق:** وهنا يمكن أن يكون النطاق محدوداً لدى الهجرة الداخلية، وإذا توسع نطاق الهجرة خارج حدود الدولة أصبحت الهجرة خارجية.

ومع تطور البشرية أصبحت الهجرة مُقيدةً وفق ضوابط تم الاتفاق عليها، وعلى العموم فإن جميع مواثيق الأمم المتحدة تُقر بأن الهجرة هي حق مشروع طالما تم ضمن الأطر القانونية المنظمة للظاهرة (الحنايا، 2013، صفحة 5)، ولا تتحقق الهجرة إلا بثلاثة شروط وهي: الانتقال من مكان إلى آخر، والبقاء مدة زمنية في المكان الذي تم الانتقال إليه، إلى جانب شرط نية الاستقرار الدائم في المكان الذي تم الانتقال إليه (أحمد، 2015، صفحة 36)، وهذا في مجمله يخضع لعدة ضوابط، ونتيجة لهذه الظوابط القانونية والتي منها ما يندرج ضمن نطاق القانون الدولي ومنها ما يتعلق بالسيادة الوطنية حيث أن تنظيم دخول وخروج الأفراد لدى الدولة أمر سيادي ويحق للدولة ضبطه وتنظيمه، الأمر الذي تسبب في تقييد ظاهرة الهجرة، بحث أصبحت غير متاحة لدى الأفراد بما يلبي تطلعاتهم.

1-2- تعريف هجرة الأدمغة: هي نوع من أنواع الهجرة والتي يقوم بها أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة، والتي يُشكل غيابها خُطورةً على حياة المجتمع ومُستقبله، كما تُعرف على أنها تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء للعيش والعمل في بلدان أجنبية وخدمة شُعوب من غير شعوبهم، وقد عرفتها اليونسكو على أنها: نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي ما بين الدول يتميز بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً، وهو ما يُعرف بالنقل العكسي للتكنولوحيا (خبازي و مانع، 2011، صفحة 3).

1-3- أنواع هجرة الأدمغة: يمكن التميز بين نمطين أساسيين لهجرة الأدمغة استناداً للمعيار الجغرافي، أين نجد: (شيخاوي، 2012، الصفحات 42-43)

أ. **الهجرة الخارجية للأدمغة:** والتي تتضمن انتقال الكفاءات خارج الحدود الجغرافية لبلدانهم لأصلية وهو النمط الأكثر شيوعاً بين الدول وتنقسم بدوره إلى فئتين:

- **النمط التبادلي الكفاءات:** والذي يتمثل في تبادل الأفراد ذوي المهارات والكفاءات ما بين الدول، وغالباً ما يكون هذا النوع من التبادل بين الدول المتقدمة

قصد التكامل المعرفي من جهة ثم العمل المشترك في مشاريع بحثية تحقيقاً للمصلحة المشتركة في المجال المعرفي والمعلوماتي، ولا يستدع هذا النمط من الهجرة الإقامة الدائمة بالبلد المستقبل، أين تتحدد المدة بناءاً على الاتفاقيات المبرمة.

● **النمط الاستنزافي للكفاءات:** وهو النمط السائد بين الدول النامية والدول المتقدمة، أين تأخذ الهجرة وفق هذا النمط اتجاهاً واحداً من الدول النامية نحو الدول المتقدمة، حيث تستفيد هذه الأخيرة مادياً وبشرياً وتقنياً، ومن بين أكثر القطاعات التي تشهد استنزافاً في أدمغتها نجد: قطاع البحث العلمي، قطاع التعليم وقطاع الصحة.

ب. **النزيف الداخلي للكفاءات:** يرتبط هذا النمط بمحدودية نشاط الكفاءات داخل أوطانهم نتيجة ميلهم نحو اقتصار أبحاثهم على المعرفة في حد ذاتها دون أن تتعدى ذلك تنمية مجتمعاتهم، وقد يكون الهدف من نشاطهم الحصول على امتيازات شخصية محدودة أو نتيجةً لتهميشهم من قبل الأنظمة القائمة وبالتالي عزلتهم وابتعادهم عن البحث العلمي.

تُعتبر هجرة الأدمغة أحد أنواع الهجرة بشكل عام، ومنه فإنه إلى جانب أسباب الهجرة عامةً هناك أسباب خاصة تتعلق بهجرة الكفاءات، وهذا ما يستدعي ضرورة البحث في محددات هجرة الأدمغة في الجزائر.

2- محددات هجرة الأدمغة في الجزائر

تتباين أسباب هجرة الأدمغة في الجزائر نتيجة لعدة اعتبارات، تُساهم في مجملها في تعزيز هذه الظاهرة وتفاقمها، وعلى العموم تكمن محددات هجرة الأدمغة في الجزائر حالها حال الدول النامية في الأسباب التالية:

2-1- الأسباب الشخصية: وهي المحددات الفردية التي تختلف من شخص لآخر، على أن أغلب حالات الهجرة تتفق حول الدافع لتحسين مستوى المعيشة، حيث أن الدخل الفردي للباحثين وأصحاب الكفاءات لازال مُنخفضاً مُقارنةً بتكاليف المعيشة المختلفة، ومقارنةً أيضاً بأقرانهم في الدول الغربية، وهو ما يدفع بهجرة الأدمغة سعياً منهم لتحسين ظروف معيشتهم، إلى جانب دوافع أخرى من قبيل التغيير كأساس للتطوير، أو السعي من أجل تحسين مُستواهم المعرفي على اعتبار أن الهجرة ستكون مُؤقتةً وغير

دائمة، وهذا إضافة إلى دوافع السعي نحو اكتشاف آفاق جديدة أو الاطلاع على ثقافات أخرى أو نمط عيش جديد.

2-2- الأسباب الداخلية: والتي تتمثل في الظروف المحلية الداخلية للدولة والتي تكرس لحالة من الاغتراب لدى أصحاب الكفاءات وهذا ما يضطرهم للهجرة للخارج هرباً من هذه الظروف التي تحد طموحاتهم وقدراتهم. وتتباين الأسباب الداخلية على النحو التالي:

أ. **جمود الجامعات الجزائرية:** والتي يطغى لديها التعامل البيروقراطي مع أصحاب الكفاءات وهو ما يتسبب في الغالب بقمع طاقاتهم، حيث يتم تجاهل كون الجامعة مرفقاً عاماً ذو طابعي علمي وثقافي ومهني ويحظى بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (للحكومة، 2003، صفحة 5)، حيث أن فعاليتها ترتبط باستقلاليتها نظراً لخصوصية مهامها وكذا أدوارها، غير أن الواقع الفعلي والممارسات التي تسير الجامعة تحول دون تكريس هذه الاستقلالية، ليتم التعامل معها وفق منطق ضيق يرى بأنها هيكل بيروقراطي يخضع لنصوص تنظيمية جامدة، بما يُهمل الخصوصية العلمية للجامعة، الأمر الذي ينعكس على: (جبار، 2017، الصفحات 281-282)

- **غياب عامل التنافسية:** حيث يغيب الدافع التحفيزي لتحسين الأداء والبحث العلمي، حيث لا تُوجد أي علاقة بين ميزانية الجامعة وأدوارها أو احتياجاتها الفعلية. والأمر ذاته يميز واقع الأستاذ الجامعي الذي يغيب لديه عامل التحفيز للارتقاء في أداءه البحثي من خلال مسألة **تسقيف الدرجات الممنوحة على الإنتاج العلمي، مما** يُفقد من القيمة العلمية للبحوث والدراسات والنشاط العلمي طالما يتم إهدار أهمية البحوث العلمية التي تزيد عن العدد المقبول في التقييم، ويتعلق الأمر بالتقييم للقبول في الوظيفة وكذا مُناقشة الدكتوراه والتأهيل العلمي....، وكذا بعض المجالات التي تحتاج لترتيب هيئة التدريس على غرار الاستفادة من منح أو مناصب ...، فزيادةً على التقليل من قيمة الإنتاج العلمي فنجد أن انتقال الأستاذ من مرحلة لأخرى –الترقية- تجعل من رصيده غير مُجد، مما يُحتم عليه ضرورة اللجوء إلى **الحسابات الاستراتيجية الضيقة** من قبيل التأني في البحث العلمي وتأخيره من أجل ضمان الاستفادة منه في مساره الأكاديمي، طالما لا توجد أية إمكانية لتجاوز أحد مراحل الترقية بحكم أداء علمي مُتميز، وكلها

عوامل تقتل روح المبادرة لديه، بما يجعل من المنظومة الجامعية جامدة ولا تتناسب وتطلعات الباحثين.

- **غلبة الطابع البيروقراطي**: حيث يتم التعامل مع الجامعة وفق الآلية التقليدية لإدارة القطاعات الحكومية، سواء تعلق الأمر بالتنظيم الداخلي للجامعة أو على مُستوى علاقاتها مع مختلف المؤسسات الحكومية، ويظهر ذلك في التعيين في المناصب الإدارية لتمتد عضويتهم التلقائية في الهيئات العلمية للمؤسسات الجامعية، هذا إلى جانب تعدد المستويات الإدارية داخل منظومة التعليم العالي والتي تتطلب بدورها رقابة متعددة المستويات، مما يُعزز من بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، كما أن سياسة التوظيف للأساتذة الجامعيين هي نفسها المطبقة في القطاع العام الى حد كبير.
- **محدودية الأداء البحثي**: حيث تنعدم مراكز البحث والتفكير التي من المفروض أن تدعم صناع القرار بمساهماتها في الاستشارات المختلفة، كما هو الحال في الدول المتقدمة، أما ما تعلق بالتظاهرات العلمية فهي لازالت محدودةً وتُعبر عن ضعف في النشاط البحثي للجامعات نتيجةً للتعقيدات الاجرائية التي تتطلب انعقادها وهو ما يحد من إمكانية مواكبة المستجدات المجتمعية، والأمر ذاته تعرفه التعقيدات التي تتطلب حضور الباحثين في ندوات ومُلتقيات في دول أجنبية، وهذا إلى جانب محدودية الوسائل والتجهيزات التي تتطلبها بعض الأبحاث العلمية الميدانية منها والتقنية.

إلى جانب هذا الجمود الذي يتسبب في الغالب بقتل روح الإبداع كنتيجة لتكريس بيئة بحثية مُنفرة لا تستقطب الكفاءات البشرية، وهو ما يجعل من خيار الهجرة لدى هاته الكفاءات أمراً حتمياً، علماً أن هذا الوضع الجامد يتعزز بغياب التحفيز المادي للباحثين.

ب. **ضعف معدلات الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي**: أمام محدودية الموارد المخصصة لدعم التعليم العالي والأبحاث العلمية، أين يشهد قطاع التعليم العالي في الجزائر مُشكلةً في التمويل تتمثل أساساً في ضعف الميزانية الموجهة للقطاع مقارنةً بباقي القطاعات الأخرى من جهة وكذا مقارنةً بالدول المتقدمة، وهذا بالرغم مما تخصصه الجزائر من ميزانيتها للتعليم العالي، إلا أنها تبق غير كافية نظراً لارتفاع الأعباء التي يسببها

زيادة عدد الطلبة وكذا متطلبات الارتقاء بأداء التعليم العالي وجودته . فعلى سبيل المثال سجلت سنة 2017 انخفاضاً في الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي، بحيث انخفضت من 312 مليار دينار عام 2016 إلى 310 مليار دينار، بما يُعبر عن عدم اهتمام بالبرامج البحثية لدى النخب الحاكمة (عيسى، 2016)

ويتعزز هذا الواقع نتيجة **أحادية التمويل في قطاع التعليم العالي** والذي يقتصر على التمويل الحكومي أمام عدم تفتح الجامعة الجزائرية على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر تمويل جديدة، إلى جانب النمطية في الاعتمادات المالية الممنوحة للجامعات والتي يغيب فيها طرح التمويل التنافسي الذي يشكل حافزاً للأداء، كما أن خيار الخصخصة لازال مؤجلاً (زروقان، 2012، صفحة 131)، حيث بدأت بشكل محتشم خلال الموسم 2017-2018.

وفي ظل بقاء قطاع التعليم العالي في الجزائر مشروعاً حُكومياً محضاً من حيث الاشراف والتمويل، فإنه من الصعب الحديث عن تطوير هذا القطاع، فتمرير المشاريع وتنفيذ استراتيجيات التطوير يحتاج إلى موارد كبيرة في مقدمتها الموارد المالية، وتتعزز هذه المشاكل التمويلية نتيجة عدم مُساهمة القطاع الخاص وكذا الواقع الاجتماعي الذي يشهد ضُعفاً في المقروئية ويعرف تدنياً في الاهتمام بالتأليف والبحوث العلمية...، مما يعني غياب الحافز للبحث العلمي والنشر... (جبار، 2017، صفحة 282)

ت. **التعامل وفق أنموذج الرشد الاقتصادي**: أين يتم تقييم الإنفاق على البحوث العلمية بالنظر إلى المردود المادي الذي تحققه، علماً أن هذا الطرح غير ملائم –على الأقل في المدى القريب والمتوسط–، باعتبار أن المردود العلمي قد لا يكون مادياً على الإطلاق، كما أن مُخرجاته ستعود بالفائدة حتماً على مستويات متباينة، باعتبار أن هذه الدراسات ليست غايةً في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة تنموية يتم الاستفادة منها لدى مستويات متباينة. وهو الأمر الذي يحيل إلى إشكالية البحث العلمي بين الدور والجدوى الاقتصادية.

ث. **عدم تناغم مخرجات التعليم العالي مع القطاع الاقتصادي**: وهو الأمر الذي أفرز ارتفاعاً في معدلات البطالة لدى خريجي الجامعات، والتي تسجل الأرقام التالية:

الجدول 01: توزيع البطالين من الحاصلين على شهادة جامعية خلال الفترة (2006 –2015)

الوحدة: بالألف

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	سبتمبر2015
النسبة %	15,5	17	19,8	21,3	20,3	15,2	14,6	14	12,6	14,1

Source : **O**ffice **N**ational du **S**tatistique**, Activité, Emploi & Chômage en septembre 2015**, p6.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة مرتفعة لدى خريجي التعليم الجامعي، حيث تجاوزت 14 %، وتمثل أعلى المعدلات مقارنة مع المستويات التعليمية الأدنى التي تعتبر أقل تعرضاً للبطالة، ويرجع الأمر في الغالب إلى متطلبات خريجي الجامعات فيما يتعلق بالمناصب الوظيفية التي تناسب مؤهلاتهم دون غيرها، في حين أن عروض العمل في معظمها تشترط الخبرة المهنية التي لا تتوفر لدى الخريجين الجدد. الأمر الذي انعكس على هجرة الأدمغة التي تعبر عن فشل السياسات الوطنية في استقطاب هذه الكفاءات البشرية.

ج. **عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي**: تُعتبر الظروف السياسية عاملاً هاماً في تحديد معدلات هجرة الأدمغة نحو الخارج، باعتبار أن العمل الفكري يتطلب حالة من الاستقرار تعزز من القدرات الانتاجية للباحث، وهذا إلى جانب مناخ الحرية في البحث والابتكار، حيث أن الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر تسببت في ارتفاع معدلات هجرة الأدمغة (التنير، 2011، صفحة 123).

تُساهم الأسباب الداخلية في تعزيز معدلات هجرة الأدمغة في الدول النامية باعتبارها فشلت في الاستغلال الأمثل لكفاءاتها البشرية بالرغم من تكاليف تكوين هذه الكفاءات، غير أنه توجد عوامل موضوعية تجعل من الهجرة للكفاءات أمراً مُبرراً.

2–3– الأسباب الموضوعية: ترتبط الأسباب الموضوعية المحددة لهجرة الأدمغة بخصوصية هذه الفئة، ويتعلق الأمر بالعلم والمعرفة والبحوث العلمية والتقنيات الحديثة....، وعليه فإن الأسباب الموضوعية تتعدد بين:

أ. **التطور العلمي في الغرب:** والتي ترتبط بالتقدم التكنولوجي الذي يحققه الغرب والذي لا يمكن تحقيقه في الجزائر نتيجةً للأسباب الداخلية التي سبق ذكرها، أو نتيجة للمستويات المتدنية في شتى المجالات وهو الأمر الذي يحول دون القدرات العالية لاستقطاب أصحاب الكفاءات، والذين يجدون أنفسهم في الغالب إما عاطلين عن العمل أو أنهم يجدون أنفسهم في أعمال لا تتناسب وقدراتهم ولا مع تطلعاتهم وطموحاتهم (التنير، 2011، صفحة 122).

ب. **المساهمة في المعرفة الانسانية:** نتيجةً للظروف المتردية على المستوى الوطني، فإن هجرة الأدمغة يُصبح عملاً مبرراً طالما كانت نتيجته إعادة الاعتبار لهذه الكفاءات المهاجرة، وتعزيز قدراتها المعرفية مع إتاحة الفرصة الكاملة لها لتواصل أبحاثها، وهو ما يساهم فعلاً في دعم المعرفة الانسانية بما يعود بالنفع على الجميع، وهذا ما يُخالف النظرة الضيقة التي تقوم على أساس الوطنية وتقمع بذلك هجرة الأدمغة (التنير، 2011، صفحة 124).

2-4- أسباب خارجية: وهي الأسباب التي ترتبط بالدول الأجنبية التي تكون الوجهة الملائمة لهجرة الأدمغة، حيث تُتيح العديد من عوامل الجذب لمثل هذه الكفاءات وهذا للمردود الاقتصادي الهام الذي تتحصل عليه، طالما تستقطب كفاءات بشرية جاهزة، وهذا ما يجعلها تتبنى سياسةً انتقائيةً للهجرة طالما ساهمت في الحد من مشكلة الشيخوخة لدى مجتمعاتها، وتوفر لها كفاءات جاهزة أو شبه جاهزة بأقل التكاليف، وهو ما يعني توفير أرصدة هامة كانت ستوجه لتكوينهم، في المقابل فإن مقدار الاستفادة من هجرة الأدمغة لدى دول الوجهة يقابله خسارة لدى دول المصدر، وهذا ما يجعل من هجرة الأدمغة استنزافاً مادياً وبشرياً للدول النامية، بالرغم من القيمة المضافة التي تتحصل عليها الدول الغربية نظير تشجيعها لهجرة الأدمغة والذي يُمثل استنزافاً مادياً وبشرياً لدول المصدر، إلا أنها لا تطرح هذه القضية على الاطلاق في حديثها عن دعم دول العالم الثالث، حيث أنه من المفروض أن يتم تعويض هذه الدول على نفقات تكوينها لكفائاتها المهاجرة، وهذا ما يطرح عدة إشكاليات لدى المهاجر نفسه، البلد المصدر والبلدان المضيفة.

تتباين أسباب هجرة الأدمغة في الجزائر على أنها في مجملها ساهمت بشكل كبير في تفاقم الظاهرة، وهو الأمر الذي خلف العديد من الانعكاسات التي ينبغي تحديدها وضبطها بدقة.

3- انعكاسات هجرة الأدمغة في الجزائر

تُمثل هجرة الأدمغة التي إهداراً كبيراً للموارد البشرية ذات النوعية من جهة وضياعاً لتكاليف تكوينهم التي تتحملها دولة المصدر من جهة ثانية، ومن بين أهم أنماط هجرة الأدمغة نجد فئة الأطباء وفئة خريجي الجامعات، فحسب التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الصادر عن جامعة الدول العربية عام 2014، فإن الجزائر شهدت خلال الفترة ما بين 2000 و 2013 ما يُعادل هجرة 10850 طبيباً، وهو ما يعادل ما نسبته 44.3 %من إجمالي الأطباء المكونين في البلاد، لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربياً (والهجرة، 2014، صفحة 56).

في المقابل فإن الشركة الاستشارية الدولية الرائدة في مجال الإدارة الاستراتيجية، مجموعة بوسطن للاستشارات، أجرت استطلاعا عالمياً حول ظاهرة الهجرة، وفيما يخص الجزائر فقد أحصت أن ما يعادل 84 %من الجزائريين مستعدون للهجرة طلباً لوظيفة مناسبة في الخارج، علما أن أغلب الراغبين في الهجرة هم من الشباب دون سن الثلاثين، كما يمثل الجامعيون بكافة أطواره ما يُمثل 76% من طالبي الهجرة (محفوف، 2018)

إن هذه المعدلات المرتفعة والمتعلقة بهجرة الأدمغة يترتب عنها انعكاسات خطيرة على الجزائر من قبيل:

3-1- استنزاف الطاقات البشرية: تعبر هجرة الأدمغة والمعروفة بالهجرة الطلابية أو هجرة العقول أو نزيف العقول –الأدمغة–، عن خسارة في رأس المال البشري باعتباره يأخذ اتجاهاً واحداً من دول الجنوب نحو الشمال، غير أن محدودية السياسات الشبانية في دول الجنوب حالت دون استقطاب هاته الكفاءات، وعليه فإن مغادرة بلدانهم لن تشكل ضرراً على اقتصادياتها طالما أن هذه الأخيرة غير مستفيدة منها من الأساس (مداني، 2018، صفحة 230).

وتشهد الجزائر نزيفاً حاداً في الكفاءات العلمية المتخصصة والإطارات التي تكونت محلياً، وهذا خاصة منذ تسعينيات القرن العشرين –الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر–، وهذا ما انعكس على ارتفاع نسب هجرة الأدمغة من 9% عام 1990

لتصل إلى 20% عام 2010، وهذا بنسبة نمو تعادل 22.3% (ظريف، 2017، صفحة 110)، وفي عام 2010 بلغ عدد الطلاب المهاجرين بغرض متابعة دروسهم 22.456 طالباً، حيث تمثل فرنسا الوجهة الأكثر طلباً لمواصلة الدراسة.

كما أن عمادة الأطباء الفرنسيين أقرت خلال عام 2009 بأن الأطباء الجزائريون يُمثلون ما نسبته 10.26% من إجمالي الأطباء الأجانب العاملين بالمستشفيات الفرنسية، كما يُؤكد العميد الوطني للأطباء الجزائريين أن الأطباء الجزائريين المتواجدون بفرنسا يقدرون بـ:6000 طبيب وهو ما يُؤكد النسبة التي تم التصريح بها من قبل فرنسا، وهو ما يعني أنها لا زالت تستنزف الموارد من الجزائر وهو ما يستدعي ضرورة التدخل العاجل، والأمر ذاته ينصرف إلى التخصصات الأخرى، حيث شهدت سنة 2006 لوحدها هجرة 71000 طالب جامعي (خبازي و مانع، 2011، صفحة 14).

كما سجلت الاحصائيات الرسمية الأرقام التالية: حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين الشباب ما بين سن (15-24) عام 2013 ما يعادل 36.240 مهاجراً، وهذا لأغراض متعددة تباينت بين: الدراسة أو الالتحاق بالأهل على أن أغلب الحالات كانت تستهدف البحث عن فرصة عمل... (للهجرة، 2015، صفحة 97)، ويمثل هذا الرقم جزءاً بسيطاً من إجمالي المهاجرين الجزائريين الذين وصل عددهم لـ: 1.763.789 مهاجراً نفس السنة (والهجرة، 2014، صفحة 13)، وهو الرقم المرتفع والذي يُمثل دليلاً قاطعاً على الإخفاق الحكومي في استقطاب هؤلاء المهاجرين باعتبارهم موارد بشرية تم إهدارها على أن يتم الاستفادة منها في الدول الأجنبية، وهذا من دون إهمال نوعية هؤلاء المهاجرين حيث يندرج ضمنهم هجرة الأدمغة التي تُمثل مورداً بشرياً متميزاً وذو نوعية من جهة وضياعاً لتكاليف تكوينهم التي تحملها الجزائر طوال تمدرسهم في كل الأطوار التعليمية من جهة ثانية.

3-2- هجرة الأدمغة عن بعد: وهو أسلوب مناورات لجأت إليه الدول الأجنبية للاستفادة من الكفاءات البشرية من دون هجرتهم سواء بشكل دائم أو مؤقت، وهذا من خلال الاستفادة من تطور تقنيات الاتصال الحديثة، حيث يتم الاستفادة من علماء البلدان النامية عبر إشراكهم في برامج بحثية تكون عن بعد، عن طريق فرق العمل الجماعي، وهو ما يكرس لحالة من نزيف العقول عن بعد، خاصة أمام تعظيم الفائدة لدى الدول الغربية من خلال تقليص التكلفة، وهو ما يحمي ديمغرافية البلدان الأجنبية

من العمالة الوافدة إليها من البلدان النامية، والتي يرى فيها البعض سبباً في التلوث السكاني لديهم (التنير، 2011، صفحة 126).

إن الاستنزاف الذي يرتبط بظاهرة هجرة الأدمغة أصبح يستدعي ضرورة اعتماد سياسات تنموية جادة تركز على مكانة المورد البشري وتُحافظ عليه من أي هدر.

4- آفاق هجرة الادمغة في الجزائر

على اعتبار أن هجرة الأدمغة هي هجرة غير متوازنة من خلال كونها تستهدف تعزيز القدرات العلمية والبحثية للدول الأجنبية أمام محدودية الدول النامية، فإن أي آفاق لمعالجة الظاهرة يستوجب ضرورة تقليص الهوة بين الضفتين من الناحية العلمية، وكذا الاجتماعية، ومنه فإن أي استراتيجية تنموية لتعزيز القدرات الاستقطابية للكفاءات البشرية تستوجب الإلمام بجملة من القضايا:

4-1- تشجيع البحث العلمي: وهذا من خلال تعزيز الترابط بين البحث العلمي والأمني القومي، خاصة أن الدول النامية على العموم تُركز على المجال الأمني على حساب الجوانب العلمية والتكنلوجية، وهذا ما يستدعي تجاوز الطرح التقليدي القائم على تقييد الباحثين وعدم السماح لهم بالخوض في مجالات بحثية حساسة من قبيل الطاقة النووية، التقنيات المتطورة، الهندسة الوراثية...، وهي مجالات بحث أساسي لطالما ساعد بلداناً في تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي (حمادي، 2018، صفحة 127).

4-2- تعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية: والتحرر من سيطرة الإدارة المركزية، أين يمكن للجامعة أن تتولى الاشراف على جميع مستوياتها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ودعم شُؤونها المالية والإدارية والتحرر من البيروقراطية المفرطة، وأن يترك لها حرية العمل وتحقيق أهداف الجودة والسعي نحو نقل المعرفة وتبادل الخبرات مع المؤسسات العالمية (عويس، 2012، صفحة 26). وهذا تماشياً مع خصوصية الجامعة باعتبارها مُؤسسةً اجتماعيةً مُنفتحةً على بيئتها، مما يحتم عليها ضرورة المراجعة الدورية لهياكلها وأدوارها وعلاقتها بالمحيط، الأمر الذي يتطلب أن تتجاوز في تحررها من الادارة المركزية لتتحرر أيضاً من الهيمنة السياسية، الايديولوجية والثقافية... (يوسف، 2007-2008، صفحة 33)، ومن بين أهم آليات ضمان الاستقلالية هو دمقرطة الجامعة فيما يتعلق بالقبول والتعيين والبعثات والترقيات التي يجب أن تعتمد على أساس الكفاءة

إلى جانب تحفيز أسس الإبداع والابتكار والبحث والتطوير من خلال ضمان حرية التعبير وتعدد الفكر، وكذا احترام الاختلاف في الرأي وتشجيع الحوار والشفافية...، وهي في مجملها متطلبات تندرج في إطار حقوق الانسان التي يكفلها القانون (زعبلاوي و آخرون، 2006، صفحة 38).

4-3- البعد التشاركي في سياسات التعليم العالي: من خلال إشراك جميع القطاعات ذات العلاقة، الأمر الذي يُكسب منظومة التعليم العالي البعد الديناميكي الذي يمكنها من الاستجابة الآنية للمتطلبات الجديدة والمتسارعة (زعبلاوي و آخرون، 2006، صفحة 16)، وهو ما من شأنه تقليص معدلات البطالة لدى أوساط خريجي الجامعات مما يُتيح الاستفادة من مهاراتهم ضمن برامج تنموية مدروسة من جهة، كما يُتيح هذا الأمر تقليص معدلات الإهدار للموارد المالية التي تتأتى نتيجة تسرب الطاقات البشرية التي كلف تكوينها من خزينة الدولة نحو الخارج.

4-4- تحسين فرص البحث العلمي والإبداع: وهذا من منطلق أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تنمية المجتمعات والنهوض بها، وعليه ينبغي ربط برامجها بخطط التنمية وحاجات المجتمع، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص، هذا إلى جانب مجموعة من التدابير الهامة على غرار: (زعبلاوي و آخرون، 2006، صفحة 24)

- إنشاء هيئة وطنية تختص بقضايا البحث العلمي وترقيته.
- إقامة شراكة حقيقية بين الجامعات والمؤسسات القطاعية في القطاعين العام والخاص، وتوجيه البحث العلمي لخدمة الأهداف التنموية وحل المشكلات المجتمعية.
- تنظيم الانتاج العلمي للباحثين وإصدار المجلات العلمية الوطنية المتخصصة.
- الاهتمام بالطلبة المتفوقين ضمن برامج متخصصة تضمن التكوين النوعي لديهم والاستفادة من قدراتهم.
- تفعيل إجراءات التمويل التنافسي القائم على التحفيز والفعالية في الأداء للمؤسسات الجامعية.

4-5- تعزيز العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي: وهذا من خلال تشجيع التكتلات الإقليمية ذات الأساس العلمي والتكنولوجي، وهذا علماً بالقدرات الفنية والعلمية لدى الأدمغة العربية، والتي تحتاج فقط لبيئة حاضنة من أجل أن تبرز قدراتها وتفجر طاقاتها على أرض الواقع.

وعليه فإن أي استراتيجية تنموية تستهف الحد من هجرة الأدمغة بحيث أنها لا تنطلق من الأسباب الحقيقية والعمل على تجاوزها سوف يكون مصيرها الفشل لا محالة، ومنه ينبغي الرجوع إلى الأسباب الحقيقية والعمل على معالجتها من أجل تعزيز معدلات الاستفادة من هذه الطاقات البشرية ضمن سياسات تنموية ناجعة.

خاتمة

إن ظاهرة هجرة الأدمغة في الجزائر هي ظاهرة معقدة نظراً لكونها محصلة لعوامل مختلفة سواء المحفزة منها والذي تقره الدول الغربية المستقطبة للكفاءات البشرية، أو العوامل الداخلية المنفرة والتي تتميز بها الجزائر والتي لا تحفز على الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات البشرية، وهذا إلى جانب العوامل الموضوعية التي ترتبط بخصوصية العلم والمعرفة وضرورة تنمية القدرات العلمية للمهاجرين، وهذا ما يجعل من الحد من هذه الظاهرة أمراً ليس بالهين، والذي يقوم على ضرورة معالجة الأسباب الفعلية وراء تنامي هذه الظاهرة.

تُعتبر هجرة الأدمغة استمراراً للاستنزاف الذي لطالما مارسته الدول المتقدمة ضمن سياساتها الاستعمارية، حيث أخذت شكلاً جديداً يقوم على استغلال موارد الدول النامية، وعليه فإن تعزيز استقلالية الدول النامية يقوم على ضرورة تحسين الظروف الداخلية بما يُساهم في استقطاب الكفاءات البشرية ليزول بذلك أي دافع للهجرة، وعليه فإن متطلبات أي سياسة تنموية لابد أن تقوم على العنصر البشري ذو الكفاءة والقادر على الاستجابة للمتطلبات التنموية، وعليه ينبغي وضع استراتيجية تنموية تعزز من القدرات الاستقطابية لهذه الكفاءات البشرية والحد من الاستنزاف المرتبط بهجرة الأدمغة، وهو ما يحقق قيمةً مضاعفةً، من خلال إيقاف إهدار الطاقات البشرية ذات الكفاءة والتي تطلب تكوينها قيمةً مُعتبرةً من ميزانية الدولة، كما أن إيقاف هجرة الأدمغة يعني مضاعفة إمكانية الاستفادة منها نظير مساهمتها في سياسات تنموية فاعلة.

قائمة المراجع:

1. إدرة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة. (2014). *التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية –الهجرة الدولية والتنمية 2014*. القاهرة: جامعة الدول العربية.

2. الأمانة العامة للحكومة. (23 أوت, 2003). لمرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها. *الجريدة الرسمية*. الجزائر، الجزائر، الجزائر.

3. المنظمة الدولية للهجرة. (2015). *تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة*. نيويورك: الامم المتحدة.

4. أيمن يوسف. (2007-2008). تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية – دراسة ميدانية –. *رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي*. الجزائر، الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

5. ب. عيسى. (13 10, 2016). *وزارة الصحة وحدها من حققت طفرة مادية*. تم الاسترداد من بوابة الشروق: https://www.echoroukonline.com/%d9%85%d9%8a%d8%b2%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-2017-%d8%aa%d9%86%d8%b2%d9%84-%d8%a8%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-/%d9%85%d9%86-%d9%85

6. سمير التنير. (2011). *الفقر والفساد في العالم العربي*. بيروت: دار الساقي.

7. سنوسي شيخاوي. (2012). هجرة الكفاءات الوطنية وغشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999 /2010. *مذكرة ماجستير في العلوم السياسية*. تلمسان، تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.

8. شاكر ظريف. (2017). هجرة الكفاءات الجزائرية إلى الخارج (1991-2015 :(دراسة في اسباب والانعكاسات). *مجلة عمران*، 109-140.

9. عبد الجبار جبار. (2017). سياسات التعليم العالي في الجزائر –دراسة في ثنائية المهام: التدريس والبحث العلمي–. *مجلة البديل الاقتصادي*، 276-290.

10. عبد القادر بن حمادي. (2018). هجرة الكفاءات العلمية المغاربية بين الإجراءات الأمنية وخيارات التنمية. *مجلة المفكر*، 123-133.

11. عصام زعبلاوي، و آخرون. (2006). *استراتيجيات التعليم العالي في الأردن*. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

12. فاطمة خبازي، و فاطمة الزهراء مانع. (2011). هجرة الكفاءات العلمية وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. *الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة*. الشلف: جامعة الشلف.

13. ليلى زروقان. (2012). إصلاح التعليم العالي الراهن Lmd ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، 187-207.

14. ليلى مداني. (2018). *ظاهرتي الهجرة واللجوء مراجعة مفاهيمية*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

15. محمد زكي عويس. (2012). *ثورة مصر ومستقبل التعليم العالي*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

16. محمد سيد أحمد. (2015). *الاعلام وتجريف العقل الجمعي في مرحلة التحول الديمقراطي*. القاهرة: أطلس للنشر والانتاج العلمي.

17. ناصر بن حمد الحنايا. (2013). الهجرة غير المشروعة. *الدورة التدريبية حول: تنمية المهارات الإدارية في إدارات الأحوال المدنية في الدول العربية* (الصفحات 1-17). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18. نسرين محفوف. (3 أوت, 2018). *84 % من الكفاءات تطمح للعمل خارج ارض الوطن: هجرة الأدمغة .. خسارة للجزائر*. تم الاسترداد من جريدة الجزائر: https://www.eldjazaironline.net/Accueil/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85%D8%BA%D8%A9-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6/%D8%B1